مُحمّد حسنين هيكل

١٩٩٥
بابُ مصر
إلى القرن الواحِد والعشرين

دار الشروق

١٩٩٥

باب مصر

إلى القرن الواحد والعشرين

الطبعــة الأولى
فبــراير ١٩٩٥

© دار الشروق
أسسها محمد المعلّم عام ١٩٦٨
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣
فــاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكــس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص ب. ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
فــاكـس : ٨٦٧٥٥٥ ـ تلكــس : SHOROK 20175 LE

مقدّمة

يوم الثامن عشر من شهر يناير ١٩٩٥ كنت على موعد مع رواد معرض الكتاب ، وهو موعد أحرص عليه باستمرار طالما دعيت إليه . ففيه تتاح لى الفرصة أن أقيس نبض ودرجة حرارة تجمع وطنى معنى ومهموم بقضايا وطنه، وسياساته ، ودوره فى منطقته ، ومستقبله فى عالمه .

فحين يكلف مواطن نفسه مشاق الذهاب إلى محفل عام ، فى ظروف عملية ونفسية معروفة ، فمعنى ذلك أن هذا المواطن ـ رجلا أو امرأة ـ مشغول بما هو أكثر من شأنه الخاص ، مثقل بما هو أكبر من حمل كتفيه .

ولقد ذهبت إلى لقاء الثامن عشر من يناير مع جمهور كريم حضر بنفسه ، وجمهور مهتم تابع عن بعد ، وقمت بطرح ما لدى تاركا أمره بين يدى سامعيه قريبًا وبعيدًا راجيًا وداعيًا أن يكون منه إسهام فى حوار أعتقد أنه بات حيويًا وضروريًا .

ولقد أسعدنى أن دار الشروق رأت أن تطبع كلامى بين غلافى كتاب ، كما فعلت من قبل مع « ورقة فى حوار » عرضتها أمام مؤتمر خريجى معهد الإدارة العليا فى الإسكندرية (أكتوبر ١٩٩٤) . والحقيقة أن هناك صلة بين حديث سبق وحديث لحق ، فأولهما كان نظرة بالتعميم على قضايا القرن الجديد ، والثانى كان نظرة بالتخصيص على مصر فى هذا القرن ، وكان تقديرى أن سنة ١٩٩٥ قد تكون هى الباب إلى هذا القرن الذى تنبئ مقدماته بما يستحيل على أحد تصوره .

إن أستاذ فلسفة التاريخ النمساوى الشهير « إريك هوبسباوم » ، وهو يحاضر الآن فى معهد البحوث الاجتماعية فى نيويورك ، له نظرية متكاملة عن القرون ، فهو لا يراها بعدد السنين ـ مائة سنة لكل قرن ـ ولكنه يقيسها بطول الصراعات الفكرية والسياسية والعسكرية الفاعلة والحاكمة فى زمانها ، ومن ثم فهو يعتبر أن هناك قرونا طويلة وهناك قرونا قصيرة .

وعليه فإن العمر الذى يحسب للبشر ـ فرادى أو جماعات ـ ليس عدد السنين وإنما عمر التجربة الحية والفاعلة فى حياتهم ، وهو لذلك يحذف منه الطفولة والشيخوخة ، الأولى لأنها بلا وعى ، والثانية لأنها بلا قوة .

وفى رأيه أن « سنوات الانتظار » ـ انتظار الشباب أو انتظار الموت ـ ليست داخلة فى الحساب ، فالعمر هو ما يعيشه البشر وليس ما يتواجدون فيه مجرد تواجد على الأرض ، يأكلون ويشربون ، وينامون ويصحون ، ويحلمون أحيانًا فى النوم وأحيانًا فى اليقظة .

وبوحى هذه النظرية فإن « هوبسباوم » أصدر أخيرًا كتابًا عن القرن العشرين أسماه « زمان التطرف : القرن العشرين القصير » . واعتبر «هوبسباوم» أن القرن العشرين بدأ مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) بتصدع الأوضاع الدولية الموروثة من القرن التاسع عشر ، وقيام أوضاع جديدة برزت أكثر بالثورة البلشفية وظهور الاتحاد السوفيتى ، ثم انتهت بسقوطه سنة ١٩٩١ ـ ساحبًا معه مجموعة أوروبا الشرقية كلها .

ومن المحتمل أن الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » كان بحسه التاريخى النفاذ يرى بمثل ما يرى « هوبسباوم » ـ عن بدايات القرون ونهاياتها . فلقد قصد «ميتران » يوم ٢٨ يونيو ١٩٩١ إلى مدينة « سيراييفو » عاصمة «البوسنة» ، ومضى يمشى فى شوارعها وحيدًا مطرق الرأس يفكر ويتأمل والرصاص يلعلع من حوله ودوى القنابل تتجاوب أصداؤه فى آفاق بعيدة وقريبة .

كان ذهابه إلى « سيراييفو » فى اليوم الذى اختاره ـ وهو ٢٨ يونيو ١٩٩١ ـ عملاً له معنى سواء قصده « ميتران » أو لم يقصده . ففى نفس اليوم ـ ٢٨ يونيو من سنة ١٩١٤ ـ وفى نفس المدينة ـ وقع الحادث الذى اعتبر شرارة منذرة بحريق الحرب العالمية الأولى ، وهو حادث اغتيال الأرشيدوق « فرانز فرديناند » ولى عهد النمسا برصاص فوضوى « صربى » .

وبالتالى فقد بدا « ميتران » وكأنه يعى على نحو ما أن « سيراييفو » سنة ١٩١٤ كانت بداية القرن العشرين ، ثم أن « سيراييفو » سنة ١٩٩١ كانت نهايته .

وعلى أية حال فإن نظرية « هوبسباوم » تقوم على منطق لا يسهل تجاهله ، وبالقياس عليها مثلاً فإن القرن العشرين بالنسبة لمصر يبدأ من مخاض ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وينتهى بتوقيع اتفاقية « كامب دافيد » (١٩٧٩) .

وبالطبع فإن مصر شهدت فى النصف الأول ـ الحسابى ـ من هذا القرن أحداثا هامة ، لكنها كانت فى واقع الأمر امتدادات مؤجلة أو متلكئة من القرن التاسع عشر. فقد انحصر صراع الشعب المصرى فى هذا النصف الأول من القرن ـ فى محاولة الاستقلال ، وكان ذلك مدار ثورة « عرابى » ومدار ثورة ١٩١٩ ، وفيهما وحولهما كان الصراع بالدرجة الأولى ثنائيا ضد الاحتلال البريطانى ، وقد اتصلت دواعيه ومواقعه من أواخر القرن التاسع عشر إلى قرب منتصف القرن العشرين .

لكن الحرب العالمية الثانية فتحت أبواب عالم جديد دخلته مصر ـ مثل غيرها من شعوب آسيا وأفريقيا ـ وخاضت غماره برؤى وطموحات تتعدى هدف الاستقلال الوطنى ، وتطمح إلى تحقيق أحلام واسعة فكرية وثقافية ، وطنية وقومية ، سياسية واقتصادية .

ومن سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٧٩ ـ ٣٤ سنة ـ عاشت مصر فى القرن العشرين بالطول والعرض : حققت هدف الاستقلال وتعرضت للغزو من جديد ، وتقدمت قفزات وواجهت تعثرات ، وحاربت وسالمت ، وانهزمت وانتصرت ،

واشتركت فى صنع حركات عالمية وتحررية وإنسانية ، وغيرت خرائط ، وبنت للحياة وعاشت مع الخطر ، ودخلت الصراع العربى الإسرائيلى وخرجت منه ، وانتصرت على إمبراطوريتين ، وتعاملت مع ثالثة، وتراجعت أمام رابعة ، ثم هدأت وسكنت ، ولا أقول نامت .

إن هناك أطرافا فى العالم كان القرن العشرين بالنسبة لها سنوات معدودة لا أكثر. ويمكن اعتبار عمر أفريقيا السوداء فى هذا القرن عشر سنوات دون زيادة : من وقت أن هبت رياح التغيير على أفريقيا وبدأت مرحلة الاستقلال سنة ١٩٦٠ ، إلى أن جاءت سنة ١٩٧٠ فإذا أحلام أفريقيا تتحول إلى أحزان أفريقيا ، وتخرج القارة من عملية المشاركة فى صنع التاريخ ، وتتحول من ذات إلى موضوع ، وتتراجع عن الحلم عائدة مرة أخرى غنيمة لمطامع الآخرين كما كانت طوال القرن التاسع عشر وربما أسوأ .

وهكذا فإن الأصفار لا تعنى شيئًا فى حساب التاريخ ، كما أنها لا تعنى شيئًا فى قواعد الحساب إلا إذا كانت فى موضعها الصحيح ، أى على اليمين وليس على الشمال .

وإذن فقد يمكن القول بأن القرن العشرين بالنسبة للتاريخ العالمى هو فى الواقع ٧٥ سنة فقط ـ من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٩١ ـ وكان بالنسبة لمصر ٣٤ سنة لا غير ، ثم هو بالنسبة لأفريقيا السوداء عشر سنوات دون زيادة ـ أى أن القرون حسابيا قد تختلف عن القرون واقعيًا ، وبالتالى فليس ضروريا أن تكون بداية القرن مئوية ، وإنما يمكن التأريخ لهذه البداية بلحظات الانتقال من عالم إلى عالم يكون معه بدء الحساب أو نهاية الحساب فى إطار محيط حى بالموجات المتلاحقة لفكرة أو لحدث أو لصراع .

وبهذا المعيار ،إذا قبلنا به ، فإن سنة ١٩٩٥ قد تكون هى بداية القرن الواحد والعشرين بالنسبة لمصر ففيه تدخل إليه أو تتخلف عنه . فالمشاهد أن القرن الواحد والعشرين بالنسبة لمصر يمكن أن يبدأ قبل موعده إذا تجاسرت مصر

وأقبلت ، وقد يتأخر إلى موعد فى علم الغيب إذا وقفت مصر فى مكانها وترددت ، ومن ثم تراجعت إلى المجهول .

ولعل الصفحات التالية ، وهى حديث جرى عرضه أمام جمهور معرض الكتاب ، أن تجيب على أسئلة تتعلق بـ : كيف ؟ ولماذا ؟ ومتى ؟ وهل ؟ ـ بالنسبة للقرن الواحد والعشرين .

وتلك كلها أسئلة مطروحة فى مصر هذه اللحظة ، وهى واحدة من تلك اللحظات التى يظهر ويتجلى فيها ومض الفرصة التاريخية لهؤلاء الذين يملكون جسارة الإمساك بمصائرهم ومقاديرهم !

محمد حسنين هيكل

١٩٩٥
باب مصر
إلى القرن الواحد والعشرين

اسمحوا لى أن أخالف قاعدة مرعية فى محافل الكلام ، فقد جرت العادة أن يبدأ أى متحدث بشكر من تفضلوا ودعوه ، ثم ينهى كلامه بشكر من تفضلوا وسمعوه .

وأريد الآن أن أعكس الترتيب ، فأبدأ بشكر السامعين وأنتهى بشكر الداعين ، ظنا منى أن الذين يرضون اليوم بسماع أى متحدث يستحق الواحد منهم أن يكون مثالا لحسن الأدب أو تمثالا لحسن الظن ، فى ظروف تجعل الجلوس لأى قول مشقة شديدة فى زحام ، وتجعل الاهتمام بالشأن العام مضيعة للوقت مع تآكل مصداقية أى كلام .

لكنه يبدو لى أنكم جميعا من المتفائلين بحسب التعريف الذى يقول : «إن المتفائل شخص يتعلق بالأمل على حساب التجربة » .

الأمل يقول : فلنحاول . .

والتجربة تقول : كفانا !

وهكذا فإننى أشكركم فى البداية ، وأضيف أننى مثلكم متفائل بنفس المعنى . . متعلق بالأمل على حساب التجربة ، أو بمعنى أدق أحاول مرة أخرى وعفا الله عما سلف !

وربما أن المأزق الذى يجمعنا هو أننا إذا اخترنا أن نتخلى عن الأمل وأن نتعظ بالتجربة ، فسوف نجد أنفسنا فى موقف مستحيل وسط طريق خطر. وإذا

توقفنا عن السير فهو استسلام لليأس . . وهذا استهتار بالمصير لا نقدر عليه ولا نتحمله ، وفوق ذلك فإن مسئولية الحياة ـ وهى أعظم آيات الله فى كونه ـ لا تقبل به ولا ترضاه .

وإذا كان قرارنا ـ وليس هناك بديل له ـ أن نتحمل مسئولية الحياة ، فقد يكون ضروريًا أن نبدأ محاولتنا الجديدة فى تغليب الأمل على التجربة بتوصيف ما نحن فيه من موقف صعب .

إن كل محاولة لتوصيف أحوالنا فى هذا الموقف الصعب كانت دائمًا عملية مستباحة للأهواء ، فبيننا من يزعم أننا نعيش أزهى عصورنا ، وبيننا من يزعم أن الحقيقة على العكس ، وطال خلافنا فى هذا الأمر ولم يقصر . ومع أن كل الناس يستطيعون ملامسة الحقيقة فى معايشتهم لحياة كل يوم فإن هناك إلحاحا زائدًا عن كل حد لتلوين الصور وتزويقها .

هكذا يصبح من الضرورى أن تكون لدينا نقطة بداية دقيقة وموثقة بحيث لا يحق لأحد أن يدور حولها أو يتجاهلها لأى سبب أو ادعاء ، خصوصا وأننا فى هذا العام ١٩٩٥ سوف نجد أنفسنا عند مفرق طرق يفرض علينا أن نختار بإرادتنا ، أو تختار لنا الظروف كيفما يكون ، ولا أظن أن اختيارها سوف يكون فى صالح ما نأمل فيه !

ولما كنا لا نستطيع أن نعرض لتوصيف أحوالنا مكتفين بذلك ثم نسكت ـ فإن لدى أمامكم الآن ثلاث مهام :

أولا ـ إننى ـ بإذنكم ـ سوف أعرض عليكم توصيفا للموقف حاولته دقيقًا وموثقًا وبالأرقام ، حتى نصل جميعا بالتراضى الحر وليس بالاغتصاب القسرى ، إلى الحقيقة الضائعة بين المزاعم المتعارضة ، وحتى نقطع باليقين كل شك ، ومن ثم تكون حرية الاختيار فى يدنا مصونة وعفيفة .

ثانيا ـ وبعد التوصيف فقد تسمحون لى أن أتطرق إلى هذا التقدير الذى يجعل من سنة ١٩٩٥ مفرق طرق يفرض ضرورة الاختيار .

ثالثا ـ وأخيرًا فقد أسمح لنفسى أن أطرح عليكم مجموعة تصورات أتمناها مشاركة إيجابية فى عملية استكشاف واسعة وعريضة لابد أن نقوم بها جميعا لكى نستطيع أن نطمئن أنفسنا بأن الغد له مستقبل !

□ □ □

سوف أقف بكم أمام « أولا » ـ أعنى بند توصيف الأحوال فى مصر ـ وقد قلت لكم إننى حاولته توصيفًا دقيقًا وموثقًا وبالأرقام ، وكل رجائى ودعائى أن تكون فيه الكفاية ، ومن ثم نستغنى به عن الجدل العقيم حول ما هو مؤكد ، وننتقل بعده مطمئنين إلى ما هو ضرورى .

وقد أنبه إلى أن الأرقام التى أعرضها فى هذه المحاولة لتوصيف الأحوال فى مصر كلها أرقام رسمية مأخوذة من مراجع معتمدة ، أولها مرجعية البنك الدولى . وتتذكرون أن البنك الدولى هو الجهة الوحيدة التى تملك حق مناقشة الحكومات فيما تقدمه من أرقام ، كما أنه الجهة الوحيدة التى تملك سلطة وضع تقاريرها النهائية وفق مراجعاتها ، فى حين أن جهات دولية أخرى ليس أمامها غير أن تتقبل أرقام الحكومات المعنية دون سلطة للمراجعة .

ونتفق بداية ـ ولا أظن أنه يمكن أن يقع خلاف ـ على أن نسبة النمو الاقتصادى السنوى فى أى بلد تبقى باستمرار أهم المؤشرات الدالة على

أحواله . وإذا قبلنا ذلك ، فسوف نجد فعلا أن مصر ـ ولسوء الحظ ـ بلد يتأخر ولا يتقدم، وهذه هى الصدمة الأولى للحقيقة ، وتتلخص عناصرها الرئيسية فيما يلى :

□ فى الفترة ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ ـ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ١٤,٥٪ (وربما تلاحظون أن هذه هى الفترة التى كانت مصر تستعد فيها لحرب أكتوبر العظيمة ، وكان الجهد الحربى يكلفها كثيرًا من الأعباء على حساب التنمية . وبرغم ذلك فقد ترون أنها نسبة للنمو معقولة جدًا فى بلد توزع جهده بين تحرير الأرض وبين مواصلة التنمية) .

□ وفى الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ ـ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٩٤,١٠٪ (وربما تلاحظون هنا أيضًا أن هذه هى الفترة التى وصلت فيها التدفقات المالية من عوائد النفط العربى إلى ذروتها ، ومن المفارقات أن أكبر التدفقات العربية انهالت على مصر بعد حرب أكتوبر، وبعد أن وقعت مصر سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ على اتفاقية فك الارتباط الأولى واتفاقية فك الارتباط الثانية ، ولعل القصد من هذه التدفقات السخية كان تشجيع مصر على المضى أبعد فى الطريق الذى اتخذته على خلاف مع أمتها العربية . ثم تلا ذلك سنة ١٩٧٧ أن تظاهرات الاحتجاج على ارتفاع الأسعار اجتاحت مصر ، وأقلقت الغرب كله كما أقلقت بعض العرب على مدى ثبات الأوضاع السياسية فى مصر وهو مؤثر على المنطقة كلها ـ وكان أن سارعت الولايات المتحدة ودعت غيرها إلى غمر مصر بالمساعدات . وكان مدهشا أن بعض العرب لم يساعدوا مصر بالقدر الكافى وهى تحارب إسرائيل ، ولكنهم راحوا يساعدونها بقوة بعد أن بدأت تبتعد عنهم وتقترب من إسرائيل . وقد يستدعى التأمل والنظر أن تلك ـ من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ ـ كانت الفترة التى بدأ فيها شن غارات متوحشة ومتوالية ضد «جمال عبد الناصر » فكرًا وتجربة وميراثًا ، وكانت مظاهر اليسر تلهى وتنسى . وفى نفس الوقت فإن جزءًا من التدفقات المالية العربية وغير العربية وجد طريقه إلى

مجال الإنتاج الإعلامى والفنى ضمن محاولة لإعادة صياغة التفكير المصرى والعربى ، حتى ولو اقتضت الأمور إعادة كتابة التاريخ لكى تكون من الماضى تكأة يستند عليها الحاضر. وأدى ذلك، ضمن ما أدى، إلى خلخلة فكرية وإلى خلط أوجد أعراض أزمة فى الضمير المصرى ما زالت تحيره حتى الآن) .

□ وفى الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٦,٩٩٪ (وربما تذكرون أن هذه هى الفترة التى شهدت عملية اغتيال الرئيس « أنور السادات » وبداية إدارة الرئيس «حسنى مبارك » ، وكانت هناك رغبات دولية وعربية فى مساعدة مصر على اجتياز ظرف بدا للآخرين خطرا على استقرار المنطقة ، وقد يكون عائقًا أمام احتمالات الصلح مع إسرائيل . لكن المساعدات أصبحت أقل لأن « عملية السلام » بدت غير قابلة للعودة ، ومع أهمية المحافظة على استقرار مصر فإن صلحها مع إسرائيل ظل مطلبا أهم !) .

□ وفى الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٢,٩٢٪ (وربما تلاحظون أن مصر فى تلك الفترة كانت قد انتهت من توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بكل ما ترتب عليها من قيود . واطمأن الآخرون ، وتركوا مصر ، والتفتوا إلى مواقع أخرى فى المنطقة أو خارجها .

وإذن فقد كان الارتفاع الظاهر فى نسب النمو فى المراحل السابقة محكومًا بظروف خارجية استدعت جهدًا مكثفا لتسيير الأمور وتسهيلها فى مصر ، وعندما زالت هذه الظروف فقد أصبح على مصر أن تواجه مشاكلها ، وهى وشأنها : تعوم أو تغرق ، والأفضل طبعًا ألا تعوم ولا تغرق ، فلا أحد فيما يبدو يريدها واقفة، ولا أحد فى نفس الوقت يريدها واقعة ! وفى كل الأحوال وفيما يتعلق بمصر ـ وأى بلد غيرها ـ فلابد أن ندرك أن النمو الحقيقى الذى يحسب حسابه ليس هو

النمو المرتبط بتدفقات خارجية مرهونة بعوامل مؤقتة، وإنما ما يحسب حسابه هو النمو الذى تصنعه المحركات الذاتية الوطنية ـ وما عدا ذلك محاولات لشراء السياسات أو تأجيرها أكثر منه دوافع للنمو المطرد والشامل) .

□ ونصل إلى السنوات الأخيرة ، ونأخذها واحدة بعد واحدة :

* سنة ١٩٩٠ تدنت نسبة النمو إلى ٥٤ , ٢٪ .

* سنة ١٩٩١ تدنت نسبة النمو أكثر إلى ٢٧ , ٢٪ .

* سنة ١٩٩٢ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر إلى ٨ , ١٪ .

* سنة ١٩٩٣ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر وأكثر فإذا هى تصل بالناقص وليس بالزائد ـ إلى ١٪ ، أى أن مصر أكلت هذه السنة من لحمها الحى واستهلكت من رأسمالها ولم تضف إليه شيئًا على الإطلاق .

ونعرف الآن أن نسبة النمو لسنة ١٩٩٤ ـ السنة الفائتة ـ لم تظهر بعد لأن دفاتر الحسابات ما زالت مفتوحة ، وهناك اختلاف فى التقديرات ، فالبنك الدولى يعتقد أن نسبة النمو سوف تكون فى حدود ما بين ١ إلى ٥ , ١ فى المائة، فى حين تقول الجهات الرسمية المعنية فى مصر إنها قد تصل إلى ثلاثة فى المائة .

هذه هى الأرقام ، أو هذه هى الحقائق ، ولا يجب ، بل ولا يمكن أن يكون هناك خلاف عليها ـ والنتيجة أن مصر وبمعايير النمو الاقتصادى تتراجع إلى الوراء ولا تتقدم إلى الأمام .

وهذه هى الصدمة الأولى للحقيقة .

□ □ □

تتصل بهذه الحقائق الاقتصادية حقائق اجتماعية تترتب عليها ، وأكتفى منها باثنتين ، وهما فى الواقع الصدمة الثانية والصدمة الثالثة للحقيقة :

الأولى ـ وطبقا لتقارير البنك الدولى ـ هى أن متوسط دخل الفرد فى مصر هبط بشكل ملحوظ ، ففى حين كان متوسط دخل الفرد فى مصر فى بداية الثمانينات هو ٦٧٠ دولارًا فى السنة ـ إذا به يصل فى بداية التسعينات إلى ٦١٠ دولارات للفرد فى السنة ، أى أن كل فرد فى مصر فقد من متوسط الدخل العام ٦٠ دولارًا فى السنة . وقد تزامن ذلك مع قرارات سياسية أخذت بوجهة نظر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، فى إلغاء الدعم الاجتماعى الذى كان يوفر حدًا أدنى لعامة الناس فى غذائهم وفى كسائهم ، وفى خدمات التعليم والصحة ، وفى توفير فرص العمل ، وكانت الذريعة أنها قوانين السوق تأمر وتطاع . ويلفت النظر أن ذلك حدث فى مصر بينما كانت الحملة الانتخابية للرئيس « بيل كلينتون » تقوم بالدرجة الأولى على «أنه لا يستطيع أن يترك الشعب الأمريكى تحت رحمة قوانين السوق » ، وبينما كانت أوروبا الساعية إلى وحدتها الاقتصادية تتمسك بنظم وترتيبات تقع فى مجلدات تحوى ستة آلاف صفحة هدفها توفير الحماية للعمال وللفلاحين ضد قوانين السوق فى أكثر قارات الدنيا رخاءً وإزدهارًا .

وربما قيل أن بعض الإصلاحات المالية كانت واجبة ، وبعض القول صحيح ـ لكن أى اقتصاد وطنى يحترم نفسه ويحترم مواطنيه لابد له أن يجعل الأرقام فى خدمة الناس وليس الناس فى خدمة الأرقام .

وبالتالى فإنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالى بدون رؤية اجتماعية ، ومهمة أى سياسة ، بما تحمله الكلمة من معان ، هى التوفيق بين العنصرين . ومن المفارقات ـ وهى كثيرة ـ أن الفترة التى انخفض فيها متوسط دخل الفرد فى مصر بمقدار ٦٠ دولارًا فى السنة كانت هى نفس الفترة التى اندلعت فيها نيران الغلاء وزادت الأسعار بما يقارب ٣٠٠٪ ، غير زيادة الضرائب والرسوم ، وقد أصبحت عملية جباية قاسية تعرفونها جميعا ، ولا تحتاج من أحد إلى دليل !

وهذه هى الحقيقة الاجتماعية الأولى . . . الصدمة الثانية للحقيقة .

والحقيقة الاجتماعية التالية ـ وهى حقيقة تشهد بها الأرقام المصرية الرسمية ذاتها ـ أن البطالة فى مصر ـ وفى نفس الفترة ـ زادت زيادة مخيفة ، وهى بطالة من نوع مختلف عن ذلك النوع الذى يقول بعضنا : إن « كبريات دول العالم تعرفه ، حتى الولايات المتحدة الأمريكية » . ناسين أن البطالة فى الولايات المتحدة ـ فى الجزء الأكبر منها ـ بطالة موسمية أو بطالة عند أقل الطبقات علما وخبرة فى مجتمعاتها ، وبصراحة فهى فى الولايات المتحدة أظهر لدى الجماعات الملونة . وفى كل الأحوال فهى بطالة تغطيها تأمينات اجتماعية تضمن حدا أدنى من ضرورات العيش لكل مواطن .

ولعلى لا أضغط على مشاعركم إذا قلت إن فى مصر مليونًا وثمانمائة ألف عاطل من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، ومعنى ذلك أن البطالة تعصر كتلة من أهم الكتل البشرية فى مصر ، فهى كتلة تعلمت وتهيأت للعمل فى بلد يعتبر التعليم فيه وسيلة وحيدة للصعود الاجتماعى .

وليست هناك أرقام موثقة عن أعداد العاطلين من كتل بشرية أخرى ، ولكن بطالة المتعلمين تعنى أن المشكلة معبأة بشحنات قلق غير عادى . فهذه ليست البطالة المقنعة التى عرفناها من قبل ، وهذه ليست بطالة الريف الذى يستطيع فائضه البشرى أن يسعى لرزقه على الأرض السمراء وفى الحقول الخضراء ، وإنما

هى بطالة مدركة ، واعية ، قابلة لأن تتحول إلى شحنة غضب عارم يشعر أن مجتمعه يسلبه حقا كان يحسبه فى انتظاره .

ولكم أن تتمثلوا حالة أسرة مصرية عادية فى الريف أو فى الحضر صرفت دم قلبها ، كما يقولون ،على تعليم شاب أو شابة ، راجية وآملة أن يتحول الابن أو البنت إلى مشارك فى دخل الأسرة معين على مشاق الحياة . ثم إذا هذا الشاب أو الشابة ـ وقد فرغ من مختلف مراحل التعليم ـ يعود إلى الأسرة فى الريف أو فى الحضر مكسورًا ومحبطًا ، لا شىء عنده يقدمه إلى هؤلاء الذين تحملوه وصبروا عليه ، وأخطر من ذلك لا شىء عنده يعينه على بناء حياة مستقلة تمكنه من انشاء أسرة جديدة تحتها أرض وفوقها سقف ، ولديها أمل يومئ إلى غد أفضل ، ولها نصيب فى الحق الإنسانى المشروع لكل مواطن فى دخول دائرة الإنتاج ، والمشاركة فى حقوق الخدمات من الصحة وحتى الثقافة .

وهذه هى الصدمة الثالثة للحقيقة .

ثم نصل إلى الصدمة الرابعة للحقيقة ، وهى اقتصادية ـ اجتماعية هذه المرة، وهى تطالعنا بموقف يدعونا إلى خوف شديد على مستقبل الاستقرار الاجتماعى فى مصر .

إن متوسط دخل الفرد فى السنة فى أى بلد من البلدان ليس كافيا لتصوير الحقائق الاجتماعية ، وإنما لابد أن ندخل فى الحساب عاملاً بالغ الأهمية ، وهو : كيف يجرى توزيع هذا المتوسط من الدخل على ضآلته ومع تآكله ؟

فإذا وصلنا إلى هذا العامل فقد تسمحون لى أن أضع أمامكم ـ ضمن محاولة توصيف الموقف فى مصر ـ صورة لقمة الهرم الاجتماعى فى مصر بعد أن وضعت أمامكم صورة لقاعدته .

إن هذه الصورة هى لمحة من تقرير عن « المؤشرات الطبقية الجديدة فى مصر » وضعته مجموعة بحث دولية شارك فيها خبراء من بلدان مختلفة ، بينهم واحد

إسرائيلى ، وسوف ينشر بحثهم كاملا فى روما فى الخريف المقبل حسب علمى ـ والصورة تشير إلى ما يلى :

- فى مصر ٥٠ فردًا تبلغ ثروة كل واحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار وأكثر .
- وفى مصر ١٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار.
- وفى مصر ١٥٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار.
- وفى مصر ٢٢٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار.
- وفى مصر ٣٥٠ فردًا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار.
- وفى مصر ٢٨٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون دولار .
- وفى مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار.

وإذا أخذنا الأرقام الخمسة الأولى من هذا الجدول فإننا فى مصر أمام حوالى ألف فرد استطاعوا فى العشرين سنة الأخيرة أن يصبحوا أصحاب ثروات هائلة لا تتناسب مع الحقائق الاقتصادية أو الحقائق الاجتماعية السائدة فى البلد .

وقد جاءت هذه الثروات الهائلة فى معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضى والعقارات وما يتصل بها ، ومن التوكيلات التجارية التى لا يعرف أحد حسابها ، ومن احتكار بعض السلع كالأسمنت والحديد والسكر واللحوم (بما فيها اللحوم الفاسدة) ، ثم إن بعضها ـ وهو ليس قليلاً ـ جاء من عمولات تجارة السلاح .

ولقد كنا نقبل ـ ونسعد ونبارك ـ لو أن هذه الثروات تراكمت نتيجة لعملية الإنتاج بالمنطق الرأسمالى السليم القائم على الاستثمار وقبول مخاطره ، والقائم على احترام القوانين والتزام ضوابطها ، والقائم على دفع الضرائب والرضا بتكاليفها .

لكن الواقع الحى أمامنا أنه ـ فى معظم الأحيان وباستثناء لا تزيد نسبته عن عشرة فى المائة فقط ـ لم يكن الأمر هو الاستثمار ومخاطره وإنما الاستغلال ونفوذه، ولم يكن القانون وضوابطه وإنما الدوران حوله والاستهتار به ، ولم تكن الضرائب العادلة فى تكاليفها وإنما الضرائب على أضعف الطبقات قدرة على أدائها وأقلها فرصة فى الهرب أو التهرب منها !

ومن المفارقات أن مصر وهى واحدة من البلدان الموضوعة فى قوائم الدول الفقيرة تستورد أكبر نسبة من سيارات « المرسيدس » فى العالم بالقياس إلى عدد سكانها ، وذلك طبقًا للبيان السنوى (سنة ١٩٩٣) لشركة « مرسيدس بنز » .

ولقد أزيد أن واضعى التقرير الذى عرضت لأحد جداوله قبل قليل لم يدخلوا فى تقديراتهم فئتين من الأغنياء :

□ فئة المصريين الذين يعملون ويعيشون خارج مصر .

□ ثم فئة أصحاب الثروات الإحصائية . ونموذج لهم هؤلاء الذين يملكون أراضى أو عقارات زادت قيمتها بشدة ولكن التصرف فيها محدد أو مقيد ، كالعمارات الكبيرة على شاطئ النيل مثلاً ، وبالتالى فإن ملايينهم اعتبرت إحصائية، أى أنها موجودة وليست متحركة بما يساوى قيمتها الحقيقية .

وأزيد أيضًا أننى عندما اطلعت على هذا التقرير استهولت بعض ما فيه ، وأردت أن أراجعه بمناقشته مع خبير مصرى متخصص وفى موقع يسمح له أن يعرف ـ وكانت خلاصة رأيه أن التقديرات الواردة فى التقرير أقل كثيرًا من الواقع الحالى ، والأرجح أن أرقامه تعود إلى ثلاث سنوات مضت على الأقل، وكانت هى المتاحة أمام واضعيه حين بدءوا فى إجراء بحثهم .

وإذن فنحن أمام وضع لا مفر من التسليم بأنه بالفعل مخيف لأن النار قريبة من الحطب بأكثر مما تحتمله سلامة الأحوال فى مصر .

□ □ □

إننى أريد أن أعتذر لكم عن صورة مزعجة عرضتها عليكم ، لكننى برغم ذلك أخشى أنه ما زالت فى كأس الحقيقة بقية صدمات أخرى ـ خامسة وسادسة وسابعة ـ ولا مفر من تناولها مهما كان المذاق علقما والطعم كريها .

وأشعر بحرج إذ أجد نفسى مضطرًا إلى القول بأن الحقائق الاقتصادية والحقائق الاجتماعية لها بعد آخر يختلط فيه الاقتصادى والاجتماعى معًا ، ومن ثم يصنعان معًا مؤثرات نفسية وإنسانية وأخلاقية فى نفس الوقت .

وهذا البعد يتمثل فى ثلاثة عناصر أضعها أمامكم على النحو التالى :

١ ـ إن الإحساس العام ـ حتى مع غياب الأرقام ـ بهذه الصورة المزعجة للحقائق الاقتصادية والاجتماعية لما جرى فى مصر خلال العشرين سنة الماضية أصاب الشعب المصرى بنوع من الشعور بالخيبة أليم . فقد كان هذا الشعب يرتب نفسه لأحلام وردية زينت له وكاد يصدقها .

قيل للشعب المصرى إن السلام قادم يريحه من الأعباء الثقيلة ـ ماديًا ومعنويًا ـ للصراع وللحرب المسلحة . . . .

وقيل للشعب المصرى أيضًا إن السلام سوف يسحب الرخاء فى ذيله نتيجة مؤكدة لما يمكن توفيره بانتهاء عصر الصراع والسلاح ، أو نتيجة لما يمكن أن تضيفه المساعدات الخارجية ، أو نتيجة لما يمكن أن يحققه التركيز على البناء والانطلاق فى عصور جديدة .

وكان الذى حدث خلافا مع ما كان منتظرًا .

(ولست أريد أن أعود إلى الماضى مع الباكين على أطلاله ، ومع ذلك فلا مفر من الاعتراف بأن جماهير الشعب المصرى راحت تشعر مع تثاقل زحف السنين أن الحياة فى عصر « الحرب » كانت أفضل منها فى عصر « السلام » ـ إذا جاز القول بأن « السلام » تحقق . ثم إن الحياة بدون مساعدات أجنبية كانت أيسر منها بعد المساعدات الأجنبية ـ إذا جاز اعتبار ما تحصل عليه مصر بالفعل مساعدات حقيقية . ثم إن الحياة فى وقت « الانغلاق » كانت أسعد منها فى وقت «الانفتاح» ـ إذا جازت تسمية ما كان ـ « بالانغلاق » ، وما استجد ـ « بالانفتاح » .

وربما نتذكر وبأرقام البنك الدولى ـ حتى يستقيم القياس ـ أن متوسط النمو فى السنوات ما بين ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ ـ كان يجرى بنسبة ٦,٧٪ سنويًا ـ مع تواصل الصراع وبالسلاح مرات ، وكانت كلها مرات دافع فيها السلاح عن طموحات مشروعة وعن حقوق وطنية وقومية ، وبدون مساعدات خارجية من أى مصدر . بل إن الحصار الاقتصادى فى بعض الظروف مارس ضغوطه ـ وبرغم ذلك فقد كان عصرًا تمكنت فيه مصر من بناء قاعدة صناعية متقدمة بكل المعايير فى العالم الثالث ، كما تمكنت فيه من زيادة الرقعة المنزرعة من أرضها بنسبة تقارب ٣٠٪ .

إن البكاء على الأطلال عقيم ثم إنه مهين ، فالماضى لا يعود ، والتجارب لا تستعاد ، والزمن يتغير باستمرار ـ وهذه سنة الحياة) .

المهم أن الشعب المصرى لم يكن مهيأ لما نزل عليه ، وكانت الصدمة النفسية التى أصابته راجعة إلى أن السنوات العشرين الأخيرة لم تعطه شيئًا كان يأمل فيه فحسب ، وإنما أخذت منه بعض ما كان عنده قبلها .

من هنا فإن شعورًا بالإحباط راح يتنامى لديه ويتراكم ، ثم يتخطى الخيبة إلى تململ ظاهر قابل لأن يتحول إلى سخط عام .

٢ ـ هناك عنصر ثان يتمثل فى أنه نتيجة للتناقض الاجتماعى الهائل الذى صورته الأرقام فيما سبق ـ بين قمة الهرم الاجتماعى فى مصر وبين قاعدته ـ فإن حالة من خلل التوازن راحت تعترى المجتمع المصرى وتهزه بقسوة . فليس منطقيًا أن يكون تركيز الغنى وانتشار الفقر على النحو الذى رأيناه .

والشاهد أن هذا التناقض الحاد بين الفقر والغنى سبب شعورًا بالاستفزاز يصعب تجاهله ، خصوصا وقد بدا تركيز الغنى غير مبرر ، وأيضًا غير مشروع ، ثم إن حصار الفقر بدا هو الآخر غير مبرر وأيضًا غير شرعى .

وربما كانت أخطر النتائج أن الطبقة المتوسطة فى مصر ، وهى فى هذا الوطن وفى أوطان غيره مستودع الحيوية الاجتماعية ومخزن طاقاتها القادر باستمرار على دفع موجات التقدم ، أصبحت مضغوطة ومحاصرة .

وفى حين أن التناقض الحاد بين الفقر والغنى أحدث تشققات خطرة فى البنيان الاجتماعى المصرى ـ فإن الضغوط والحصار على الطبقة المتوسطة أحدثا تباطؤا إلى حد التوقف فى دوافع الحركة والنهوض ، وكان ذلك وضعا يمكن أن يؤدى إلى عملية تصدع وتساقط .

وفى وقت من الأوقات كان المخرج سباقًا متسارعًا للهجرة نحو النفط يصلح لإشعال حريق لكنه لا يصلح لرى أرض خضراء .

وتأثرت أنماط سلوك ، وتأثرت مجموعات قيم وثقافة ، وتأثرت معايير فن وجمال . وفى يوم من الأيام كانت القاهرة تغنى لوديان المشرق وأنهاره منشدة «ياشراعا وراء دجلة يجرى » و « سلام من صبا بردى أرق » ـ فإذا هى الآن تهتز على دقات طبول وإيقاعات صحراوية ذات أصداء متكررة عاجزة عن الإبداع والإلهام !

ومن المحزن أن معظم الإنتاج الفنى راح يعرض نفسه سلعة فى أسواق النفط . ومن المنطقى ـ وهذه طبيعة السوق ـ أن أى سلعة لابد أن تصنع مطابقة

لهوى مشتريها ، « فالزبون دائما على حق » كما يقول خبراء الإعلان . وهكذا فإن الدور الحضارى لمصر لم يضيع أسباب تفوقه وامتيازه فقط ، وإنما صب على المجتمع المصرى نفسه لطخ زفت وقطران من رواسب النفط محصلة لما أنتجه لأسواقه وأذواقه .

ومن الغريب أن صحارى النفط مليئة بواحات متناثرة من العلم والنور ، لكننا مع الأسف اخترنا فى معظم الأحيان أن نكون أوتادًا لخيام الشيوخ ، غير واعين أن بعضا من أفضل العناصر فكرًا وثقافة والتزاما ـ فى هذه الصحارى ـ غادروا خيام الشيوخ من زمن طويل !

٣ ـ ونتيجة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فقد جمحت ـ وكان محتما أن تجمح ـ أسباب العنف وموجباته .

ولكى نكون صادقين مع أنفسنا ومع الآخرين فلابد أن نسلم أن العنف ظاهرة إنسانية تتبدى أو تتوارى فى المجتمعات بعلاقة من نوع ما مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى تسود هذه المجتمعات . فالسلام الاجتماعى فى أى وطن ليس مسألة حض على فضيلة الصبر ، وليس مسألة نص قانونى يغلظ العقوبات على مخالفة مواده ، كما أنه ليس مسألة تطوع خيرى للعمل الصالح والإحسان .

إنما السلام الاجتماعى مطلب مركب ، وهو مشروط بشرعية السلطة ، مشروط بمشروعية الثروة ، مشروط بحقوق المواطنة ، مشروط بإحساس المساواة بين الناس وإن تفاوتت الكفاءات أو حتى الحظوظ ، ومشروط بغير ذلك كثير.

ويدعى بعض الناس أن العنف فى مصر ظاهرة طارئة جاء بها من يسمونهم «بالعرب الأفغان » الذين تدربوا فى « تحت سليمان » المحيط بكابول، والذين حاربوا « الملاحدة السوفيت » من بيت إلى بيت فى شوارع وأزقة « جلال أباد »، والذين سرحوا فى حقول أزهار الأفيون فى « كندهار » .

وذلك أبعد شيء عن الدقة . وإذا أخذناه مأخذ الجد فقد يحق لنا أن نتساءل : من الذى جند هؤلاء « العرب الأفغان » ؟ ومن الذى دربهم ؟ ومن الذى صرف عليهم ؟ ومن الذى استغنى عنهم بعد أن استنفد أغراضه منهم؟

والحاصل أن حكاية « العرب الأفغان » طارئ عارض ، والحاصل أيضًا أن ظاهرة العنف قديمة ، ويكفى فى تاريخ مصر القريب أن نتذكر أن القاهرة شهدت قبل حكاية « العرب الأفغان » ممارسات أشد ولوغا فى العنف مما نراه الآن :

ولمجرد التذكرة فإن رئيس وزراء مصر « أحمد ماهر » (باشا) اغتيل فى البرلمان سنة ١٩٤٥ ـ وإن رئيس الوزراء الذى خلفه « محمود فهمى النقراشى» (باشا) اغتيل فى مبنى وزارة الداخلية سنة ١٩٤٨ ـ وإن حكمدار بوليس القاهرة « سليم زكى » (باشا) ، وإن كبير القضاة فى محكمة الاستئناف المستشار « أحمد الخازندار» اغتيلا فى الشارع فى نفس الوقت تقريبًا ـ وإن الشيخ « حسن البنا » مؤسس حركة الأخوان المسلمين قتل عمدًا داخل سيارة تاكسى كان يهم بركوبها سنة ١٩٤٩ ، وحين تبين أن طلقات الرصاص التى اخترقت جسده لم تجهز عليه، فقد كان هناك من أكمل المهمة فى مستشفى قصر العينى ! ـ وإن قلب القاهرة بأكمله تقريبًا اشتعل فيه الحريق سنة ١٩٥٢ ـ وإن عشرات من الأجانب بينهم ستة من الموظفين الإنجليز ألقى بهم من نوافذ « الترف كلوب » ولقوا حتفهم وسط ركام حريق القاهرة .

وقبل ذلك وبعده فقد كانت القنابل تنفجر فى الشوارع ودور السينما والمحلات التجارية كل يوم تقريبًا .

ثم إن العنف لم يقتصر على أفراد أو جماعات ، وإنما وصل الأمر فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ إلى حد أن ملك البلاد وقتها كوّن لنفسه عصابة مسلحة تحت اسم الحرس الحديدى كلفها بالتصفية الجسدية لخصومه السياسيين ، وكان أول هدف لها « مصطفى النحاس » (باشا) وهو وقتها زعيم الأغلبية بغير منازع .

وكان هذا كله قبل « العرب الأفغان » .

ننسى أيضًا أننا أثناء حروب مصر مع إسرائيل دربنا ملايين الشباب على استعمال القوة بمفهوم العنف ، فقد شحناهم ـ وكان ذلك مطلوبا ـ بطاقات هائلة من حوافز المقاومة بعد سنة ١٩٦٧ تحت شعار : إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها ، وجعلنا تلك ـ وكان الحق معنا ـ عقيدة راسخة . ثم دارت الأيام وغاب عنا أن العنف له ثقافة أيضًا إذا صح التعبير ، وأن هذه الثقافة، مثل كل ثقافة أخرى ، قابلة للتوارث والانتقال ، وأن المقاومة التى تواجه العدوان الخارجى واردة فى مواجهة العدوان الداخلى سواء كان حقيقيًا أو موهومًا .

ولقد رأينا فى الصورة الاقتصادية الاجتماعية لمصر فى العشرين سنة الأخيرة ظواهر تحمل فى ظاهرها وباطنها ما يدعو إلى الإحساس بالعدوان .

وقد أضيف أن العنف الذى تشهده مصر الآن ، والذى نصفه ـ وبحق أحيانًا ـ بالإرهاب هو ظاهرة كان محتما أن تتبدى فى مثل ما نواجهه من أحوال . وأزعم على استحياء أننى كنت واحدًا من الذين نبهوا إلى احتمال تجدد هذه الظاهرة فيما كتبت من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٧٥ .

وقد أضيف أيضا أن هناك بالتأكيد من يساعدون هذا الإرهاب بالتحريض وربما الدعم والتمويل ، لكنى أظن أن أحدًا لا يستطيع أن يستغل إلا ما هو قابل للاستغلال .

أى أن المناخ المولد لظاهرة ما ـ هو الذى يساعد أكثر من غيره على ظهور واستفحال هذه الظاهرة . فالتحريض والدعم والمساعدة لم تكن جميعًا قادرة على أن توجه وتؤثر لو لم تكن الأرضية جاهزة والجو مهيأ .

وهذه حقيقة تغيب عنا أحيانًا . ومن هذه الغيبية يكون الخطأ فى التشخيص والخطأ فى العلاج . والواقع أن ما نواجهه اليوم هو شىء من هذا النوع . . مرض

قابل للعودة إذا ما قلت المناعة ضده ، وفى نفس الوقت طب بدائى يلجأ إلى نحر الذبائح دفعًا للأرواح الشريرة يحسبها داعى المرض .

وهكذا دخلت مصر ـ بعد كل ما سبق شرحه ونتيجة له ـ فى حلقة مفرغة ودامية من العنف والعنف المضاد . . من الإرهاب والإرهاب المضاد .

وإذا قلنا إن التبشير بالإسلام وبرسالته لا يمكن أن يتم بالقتل أو محاولته ـ فإننا مطالبون فى نفس اللحظة بأن نقول إن تطبيق القانون لا يمكن أن يتأتى ببيانات تصدر كل يوم مؤداها أن « سلاح الدولة قام لتوه بقتل جماعة ممن يشتبه فى أنهم من المتطرفين الإسلاميين » .

وإذا عدنا إلى لغة الأرقام فإننا نستطيع القول بأنه خلال السنة الماضية ١٩٩٤ كان لدينا خمسون معتقلا كل يوم من بين الناس ، سواء للاشتباه أو للتحقيق . وكان لدينا خمسة قتلى كل أسبوع ، سواء بسلاح الإرهاب أو بسلاح الدولة . ثم إننا فى كل شهر علقنا من حبل المشنقة ثلاثة ممن حكمنا بتطرفهم، سواء اعترفوا بجريمتهم أو أصروا على الإنكار !

ومن ذلك فإنه ينبغى علينا أن نستنتج أننا لسنا فى صدد حادث أو حوادث فردية ، ولسنا أمام فئة ضالة أو قلة مخربة ـ وإنما نحن وراء الحوادث ووراء التخريب والضلال ـ أمام ظاهرة اجتماعية سياسية ـ لها زوايا إنسانية وفكرية ـ تستوجب التدقيق بالبصر والبصيرة معًا .

ذلك عرض سريع للنقطة الأولى فى حديثى اليوم ، والتى حاولت فيها توصيف الحالة التى تواجهها مصر وهى عند مفرق الطرق سنة ١٩٩٥ .

وأنتقل الآن إلى النقطة الثانية ، وهى لماذا أعتبر أن سنة ١٩٩٥ ـ سنة مفرق الطرق ؟

□ □ □

ما الذى يجعلنى أقول إن سنة ١٩٩٥ سوف تكون سنة فارقة إلى درجة أجدنى على استعداد معها للقول بأنها قد تكون مدخل مصر إلى القرن الواحد والعشرين، وأتحدث عن المدخل فقط لأن عمر القرن كله عصى على أى تنبؤ أو على أى خيال.

وإذا كان التوصيف الذى عرضته للأحوال فى « بر مصر » ـ على حد التعبير الجميل الذى صاغه واحد من أدبائنا المرموقين لإحدى قصصه ـ دقيقًا ـ وأظنه كذلك ـ إذن فلابد أن نتصور أن المزاج فى « بر مصر » لابد أن يكون منحرفًا ، وأن تكون فى قلبه نزعات قوية ترفض هذه الأحوال وتفتش بكل وسيلة عن طريق للتغيير . وليس بالضرورة أن يتم ذلك بالعنف ، مع ملاحظة أن طبائع الناس فى « بر مصر » لا تحب العنف فى العادة ، وإنما تضطر إليه اضطرارًا فى أوقات غير عادية .

ومع ذلك فإن الذى قال : إن « مصر بخير » له بعض الحق ، ذلك أنه برغم كل ما يقول به توصيف الأحوال فى مصر من مشاكل ، وما تشير إليه تداعيات هذه الأحوال من نذر ـ فإن المصادفات التاريخية ـ أو لعلها المقادير الإلهية ـ تلقى إلينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مفتوحة لفرصة أخرى متاحة ومدخلاً مأمونًا إلى أمل يتجدد .

بتحديد أكثر فإن سنة ١٩٩٥ هى ـ بمصادفات أو بمقادير ـ سنة انتخابات . . . أى سنة دعوة طبيعية للتغيير .

□ هناك انتخابات لعدد من النقابات المهنية ، وهذا مجال لحراك بالاختيار الحر بين تجمعات هى بالضرورة الأكثر استنارة ، والأكثر كفاءة ، ثم هى الأكثر قربا من مواقع التأثير .

□ وهنـاك انتخابات لاتحـادات نقابية كثيرة ، بل وللاتحـاد العام لنقـابات العمال نفسه ، لقد ظلت الحركة النقابية فى مصر تحت الوصاية لأزمنة طويلة ، لكنى أحسب أن قوى جرارة فى الحركة النقابية تجد نفسها مدفوعة هذه المرة بأكثر من أى مرة سابقة إلى التعبير عن نفسها بطريقة حرة لأن ظروفها لم تعد تحتمل استمرار الوصاية .

□ وهناك انتخابات تجديد نصفى لمجلس الشورى ، ومع أن هذا المجلس من يومه « طفل أنابيب » ، إلا أنه يظل ـ بفضل الجهد الذى قامت به بعض لجانه ـ منبرًا قد تسعى إليه أصوات لديها ما تقوله .

والسؤال هو : هل نملك الشجاعة لنترك هذه الانتخابات فى هذه المواقع تقوم بدورها كعملية تنشيط للدورة الدموية الطبيعية والضرورية ؟

أهـم من ذلك ـ وأهم بكثير جدًا ـ أنه فى سبتمبر أو أكتوبر من سنة ١٩٩٥ يحل موعد الانتخابات العامة الجديدة لمجلس الشعب ، وتلك لحظة حاسمة لعدة أسباب :

١ ـ هناك رغبة فى التغيير تخطت درجة السخط إلى حدود التمرد ، وهذه حقيقة سياسية لا يصح أن تغمض عنها العيون .

٢ ـ وهناك ظلال شك حول حجم القوة النسبية للاتجاهات المختلفة المؤثرة فى المجتمع ، ومن ثم فهناك عنصر مخاطرة .

٣ ـ وهناك مطلب شعبى عارم يريد انتخابات حرة ، بالمعنى الحقيقى للحرية ، وبما يتيح مشاركة حقيقية فى اختيار التوجهات وصنع القرارات .

٤ ـ وفى هذا الجو فإن هناك تصميمًا من كل الأحزاب السياسية المسموح لها ـ وغير المسموح لها ـ على دخول المعركة الانتخابية مهما كان الثمن، وبالتالى فإنها فى الغالب معركة كل الاتجاهات واحتكاك كل التيارات مع بعضها ـ ولن يقاطع الانتخابات طرف حتى إذا ادعى مبكرًا أن تلك نيته . وإذا حدث وجرت مقاطعة للانتخابات فظنى أنها سوف تكون مقاطعة جماعية تشارك فيها كل الأطراف الأخرى ـ تاركة طرفا وحيدًا على الساحة يواجه العواقب وحده إذا أراد أو إذا استطاع .

٥ ـ وهناك اهتمام عالمى بمبدأ حرية الانتخابات ، وأظن أننا هذه المرة سوف نشهد متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات ، وسوف يحدث ذلك سواء بموافقة رسمية أو بغير موافقة رسمية .

والسؤال المركزى هو : هل يستطيع البعض منا أن يتحمل عملية انتخابات تجرى فى ظل هذه الأسباب ؟ ـ وإذا لم يستطع فماذا يفعل ؟

وهنا فنحن أمام احتمالات خطرة مفعمة كلها بالنذر .

بين هذه الاحتمالات :

١ ـ أنه إذا تركت الانتخابات حرة فقد يفقد الحكم جزءًا مؤثرًا من أغلبيته .

٢ ـ وإذا تدخل الحكم فى الانتخابات بغلاظة فمن المؤكد أنه سيفقد جزءًا كبيرًا من شرعيته .

٣ ـ وإذا فوجئ الحكم بما لم يتحسب له فنحن أمام خيارين ليس لهما ثالث : إما أن يقبل تآكل أغلبيته وشرعيته وينصرف ، وإما أن يرفض ذلك ويتصرف . وكلا الخيارين قفزة فى الظلام إلى المجهول !

وفى كل الأحوال فلست أريد أن أخوض تفصيلاً فى حديث « النذر » ، ولكنى أدعو الله من قلبى ألا تشهد مصر فى هذا العام صدامًا بين الحقائق الاجتماعية

الاقتصادية الفكرية النفسية ـ وبين واقع السلطة فى مصر كما هو الآن . وربما رويت لكم طرفا من لقاء جرى بين الملك « خوان كارلوس » ، ملك أسبانيا الحالى، وبينى فى مكتبه بقصر « زرزويلا » ، ولم يكن فى المكتب غيرنا .

سألته : كيف استطاع أن يجنب أسبانيا مخاطر وجدها أمامه حين جلس على العرش ؟ وكان قوله ببساطة :

« لقد حاولت فهم حدود دورى ، وتوصلت إلى أنه دور يشبه ما يقوم به رجل المرور . .

يحول دون توقف الحركة على الطرق من كل الاتجاهات بسبب تعارض هذه الاتجاهات وشدة الزحام عليها ـ من ناحية . .

ومن ناحية أخرى يمنع احتمالات التصادم الخطر ، ويحول بكل الوسائل دون وقوعه رغم تعارض الاتجاهات وشدة الزحام .

ومن ناحية ثالثة فإن عليه أن يتذكر دائمًا أن المشاة على كافة الاتجاهات أكبر كثيرًا جدًا من راكبى السيارات .

قالها الملك وضحك ، ولعله كان سعيدًا بهذا التشبيه الذى توصل إليه فى شأن دوره .

وأظن أن مصر سنة ١٩٩٥ فى حاجة إلى شىء مماثل لما فعله ذلك الرجل الذى استطاع أن ينجو بأسبانيا من مهالك تجدد الحرب الأهلية فيها .

□ □ □

وأصل الآن إلى المهمة الأخيرة فيما أخذته على نفسى فى هذا الحديث .

لقد وضعت أمامكم توصيفًا للأحوال فى بر مصر .

وعرضت عليكم لماذا تجىء سنة ١٩٩٥ بالذات سنة فارقة .

وحان أن نسأل أنفسنا الآن عن المخرج أو المنفذ من أزمة اختيار تفرضه علينا الظروف والمواقيت .

وأريد على الفور أن أضع أمامكم مقدمتين :

□ **المقدمة الأولى** : أنه تحت أى ظرف من الظروف فإن الكتلة الوطنية فى مصر ـ سواء بين المجتمع وطبقاته أو بين المجتمع والسلطة ـ لا يجب أن يترك شرخها يتحول إلى كسر . فالأوضاع الدولية فى هذا العالم لا يهمها أن تنفرط مجتمعات بأكملها فى العالم الثالث أو تتماسك ، وإنما أصحاب أى مجتمع هم الذين يعنيهم أمره وتهمهم سلامته .

□ **والمقدمة الثانية** : أن النظام القائم بالحكم فى مصر ليس له بديل مقبول فى الوقت الراهن ، وبالتالى فإن مساعدته بكل الوسائل ضرورة من ضرورات السلامة . وربما أضفت ـ لكى أكون أمينا مع نفسى ومعكم ـ أننى على خلاف معه فى عديد من وجهات النظر .

لكننى أتصور أنه يمكن التفرقة بين الأمر الواقع وبين المثال المرتجى ، ويمكن الصبر على وجود مسافة بين الاثنين ، لكنه لا يصح لنا أن نجعل هذه المسافة مكشوفة ومعرضة فى مناخ عالمى تعرفون من طبائعه مثلما أعرف وزيادة .

وإذا قبلنا بهذه المقدمات ، وإن على مضض ، فلابد أن نتساءل إذا كان قبولنا لها مبررا لتجميد الأوضاع فى مصر على حالها ؟

والرد : أن ذلك مستحيل . وحتى إذا قبلناه فإن تداعى الحقائق لن يتوقف . وربما نتذكر نظرية فى علم ادارة الأزمات ترى أنه : « إذا لم تجد الأزمات ادارة تخطط وتنظم لحلها ، فإنها سوف تجد لنفسها حلا بغير تخطيط وبغير تنظيم تنكسر به عقدها المستعصية » .

وإذن فالتحدى أمامنا هذا العام ١٩٩٥ يكمن فى قدرتنا على حل للأزمة مخطط ومنظم ، بدلا من أن نترك الأزمة تحل نفسها بغير تخطيط أو تنظيم .

وأعرض أمامكم بعض التصورات فيما يدور بذهنى ، وأعرضها بغير ترتيب ، وربما بغير صنعة كما يقولون ـ وأعرضها على النحو التالى :

١ ـ من هنا إلى موعد الانتخابات العامة تسعة أشهر ، وهى فترة يمكن أن تكون كافية ـ ليس لحل الأزمة بالطبع ـ وإنما للاقتراب من محاولة حلها ، ولإبراز أن هناك أملا مبررًا فى تغييرات واسعة ، وأن اليأس لا داعى له وأنه فوق ما يحتمله الجميع .

٢ ـ إن الرئيس « حسنى مبارك » يظل فى حسبانى رجلاً تلقى الظروف عليه هذه المسئولية ، واعتقادى أنه قادر عليها ، ولكن ذلك ، وبصراحة كاملة ، يتطلب منه إعادة تنظيم الدولة ، وفى مقدمتها رئاسة الجمهورية ، حتى يستطيع مكتبه ومعاونوه المختارون أن يؤدوا مهام حيوية فى المرحلة القادمة . إن رئاسة الجمهورية فى بلد مثل مصر هى مركز الأعصاب الحساسة للدولة ، وبالتالى فهى شأن الجميع ، ومن حق أى مواطن الآن أن يدقق النظر ليكتشف أنه ليس فى الرئاسة إلا واحد أو اثنان من المستشارين ، ومن الأكيد أن ذلك لا يكفى إذا كان للرئاسة أن تتحمل تبعات ما تتحمل به ، وبخاصة فى مرحلة قادمة . ولقد كانت هذه قضية ملحوظة باستمرار ، ولأنها حساسة فإن أحدًا لم يقترب منها مباشرة ، ربما تجنبا لشبهة أنه يرشح نفسه لمنصب . ولعلى أتجاسر بإثارتها علنا واثقا أننى ـ والكل يعرف ـ لست مرشحا لأى شىء إلا دور الصحفى والكاتب وبغير منصب فى أى مكان .

وربما أضفت أن رئاسة الجمهورية فى مصر لا تحتاج إلى بيروقراطية ثقيلة بجوار الرئيس ، لكنها بالتأكيد فى حاجة إلى مجموعة عالية الكفاءة شديدة اليقظة ، قادرة على المتابعة والاستجابة بسرعة ، مستعدة لالتقاط الأفكار وإنشاء المبادرات وتصور السياسات وبدائلها ووضعها باستمرار تحت عناية الرئيس .

وربما يكون مناسبًا فى هذا العصر تخفيف حواجز المراسم وفتح طرق اتصال وتفاعل بين الرئاسة وبين القوى الفاعلة فى البلد فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية .

وأكرر مرة أخرى أن أحدًا منا لا يقحم نفسه على شئون الرئيس ، «فالرئيس هو الرئيس » كما يقال ، لكن رئاسة الدولة لابد أن تكون شاغل كل المواطنين .

وقد قيل لى مرة إن الرئيس يفضل أن يعمل بمجلس الوزراء . وحقيقة الأمر أن ذلك صعب حتى فى حالة الرئيس الأمريكى أو الرئيس الفرنسى أو حتى فى النظام البرلمانى البريطانى . وفى البيت الأبيض مثلا فإن هناك ٢٤٠ مستشارًا للرئيس فى كافة الشئون ، وكلهم معروف للناس بتاريخه الشخصى وإسهامه العام ومسئوليته عن الجانب الذى يقوم عليه فى خدمة سيده ، فليس فى مثل هذه الأمور سر ولا يجب أن يكون . هذا مع العلم أن اختصاص الرئيس فى الولايات المتحدة متوازن بوجود الكونجرس بمجلسيه ، ومتوازن بحزبه وقواعده، ومتوازن بالمحكمة العليا ـ وهذه المؤسسات كلها ـ خصوصًا الكونجرس ـ تملك اختصاصات واسعة قادرة على أن تفرض نفسها على كل قرار . وربما تذكرنا ـ مثلاً ـ أن أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى لدى كل منهم مستشارون معروفون للناس وظاهرون للعيان ، ومن الملفت مثلا أن زعيم الأغلبية فى مجلس النواب الأمريكى اختار بين مستشاريه أكبر أساتذة علوم المستقبل وهو « آلفين توفلر » .

وقيل لى فى مرة أخرى إن الرئيس يخشى أن تظهر حوله مراكز قوة ، لكن ولنكن عمليين فإن مراكز القوة يمكن أن تنشأ داخل إطار الرئاسة أو خارجه، والأمر معلق فى الأول والآخر على أسلوب إدارة الرئيس لنظامه .

٣ ـ إن هناك حاجة ماسة إلى عقد اجتماعى جديد يجرى إعلانه قبل الانتخابات القادمة . وليس ينبغى أن يكون هذا العقد الاجتماعى الجديد موضوع إنشاء عن حقوق المواطنين وواجباتهم ، وإنما ينبغى أن يكون مؤشرًا صادقًا إلى

ترتيبات ممكنة تكفل السلامة الاجتماعية لهذا الوطن ، وهذا موضوع يستحق الطرح على أوسع دوائر البحث والحوار .

ولقد يكون بين ما هو مطلوب فى هذا العقد الاجتماعى نص صريح على حقوق الإنسان بالمفهوم الشامل الذى توصلت إليه الأمم المتحدة . فحقوق الإنسان لا تقتصر على حقه فى الكلام وحقه فى التعبير وحقه فى الاحتماء بالقانون ، وإنما هى فى العصر الحديث أصبحت متجاوزة لهذه البدهيات . إن حقوق الإنسان الآن أصبحت شاملة لحقه فى التعليم ، وحقه فى الصحة ، وحقه فى العمل ، وحقه فى الديمقراطية ، وحقه فى الثقافة . بل إن آخر طبعة لحقوق الإنسان تضيف إلى هذا كله الآن : الحق فى السعادة .

٤ ـ إن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح سياسى ودستورى ينظم هذا العقد الاجتماعى الجديد ويؤكد ترتيباته بحيث يكون هذا العقد الاجتماعى محترما ، وملزما . وربما نتذكر أن آخر عقد اجتماعى فى مصر كان يتحدث عن بلد اشتراكى ، وهذه لم تعد حقيقة ، وإذا كانت ـ فقد فات وقتها . ثم إن آخر عقد اجتماعى كان يتحدث عن سلطة قوى الشعب العامل ، وهذه الآن أبعد ما تكون عن السلطة أو عن التأثير فى القرار ، وحتى إذا أردنا إعادة الاعتبار لهذه القوى فإن المتغيرات الطارئة تفرض تكييفًا آخر للقضية .

ولقد قيل فى وقت من الأوقات عن دستور سنة ١٩٢٣ إنه ثوب فضفاض ، ولكنى أخشى أن دستور سنة ١٩٧١ ـ الذى ما زال يمثل عقدنا الاجتماعى الراهن ـ أصبح ثوبا ممزقًا ومهلهلا ، ثم إنه ثوب مرقع بالثقوب والبقع أيضًا .

ولقد يقال إن هذا الوقت ليس وقت الإصلاح السياسى والدستورى ـ لكن تجارب الأمم أمامنا تشهد أنها لا تستطيع أن تتقدم تاركة فجوات واسعة وراءها ، وليس هناك ما يمنع أى أمة من أن تواصل تقدمها وتقوم فى الوقت ذاته بحماية ظهرها وفيه قاعدتها التى تستند إليها . ولست أقول إننا قادرون على وضع دستور

جديد فى الشهور التسعة القادمة ، وإنما يكفى أن يتم إعلان بمبادئ سياسية ودستورية جديدة ، ثم تترك المهمة لمجلس الشعب الجديد .

٥ ـ وربما كان مناسبا أن تتضمن التعديلات السياسية والدستورية المقترحة شيئًا عن منصب نائب الرئيس ، فلا يعقل والضرورات ملحة فى أمر حيوى على هذا المستوى أن يستمر السكوت عنه بأى تعلة .

وربما أن التفكير يمكن أن يتطرق إلى أفضلية أن يكون هناك عدد من النواب للرئيس ، وربما كان منهم مجلس للرئاسة ـ ولو لفترة انتقالية يحددها نص دستورى ـ لكي لا يكون التعاقب بين رجل واحد ، ورجل واحد آخر يختاره هذا الرجل الواحد ، وتستمر هذه الوصاية بالوكالة حضورًا وغيابًا إلى الأبد . ولعل فكرة مجلس لنواب الرئيس ، إذا أحسن التفكير فيها وجرت بلورتها ، أن تفسح مجال الاختيار على القمة ولا تحصره ، حتى يجىء يوم تختلف فيه قواعد اختيار الرئيس ويسود فيها منطق ما تعرفه كل الدول السائرة إلى التطور .

٦ ـ إن برنامجا استثنائيًا ومشمولا بالرعاية المباشرة لرئيس الدولة نفسه يمكن إعداده فى هذه الفترة بسرعة لتحقيق اندفاعة طموحة فى مجال الإنتاج تستعمل إمكانياته إلى كامل طاقاتها ، وتزيد فى الإنتاج بمقدار ما تقلل من حجم البطالة . إن هناك فى هذا البلد طاقة صناعية أزعم أنه لا مثيل لها فى المنطقة ، وأعتقد بحق أنها قد تكون أكبر من الطاقة الصناعية فى إسرائيل ، لكن الطاقة الصناعية المصرية تعرضت لسوء تقدير فى قياس حجمها ، ثم إنها تعرضت لفترات من الشك حول مستقبلها ، ثم إنها تعرضت لحقبة من سوء الإدارة كانت فى بعض الأحيان قصدًا مقصودًا لأغراض معينة .

ويتصل بذلك أن نتذكر أن فى مصر نخبة من أفضل وأكفأ الناس بأى معيار ، ومن المحزن أن نرى كثيرين منهم يصابون بالصدأ وببرودة الحماس ، ولست أعرف لماذا لا تلتقى الإمكانيات الهائلة مع نخبة الرجال المستعدين للعمل .

وفى كل الأحوال فاعتقادى أن أى محاولة للسباق مع الأيام لابد أن تبدأ من تغيير واسع فى قيادة السلطة التنفيذية ، وليس تجاوزًا القول بأن الوزارة القائمة الآن، بتركيبها الحالى ، مستهلكة ، وربما إنها فى حاجة إلى إعادة بناء وليس مجرد ترميم ، فهناك فى معظم الوزارات ـ ولا أقول كلها ـ حاجة ماسة إلى فكر جديد وجهد نشيط بالحيوية والشباب ، وتنبه وتحفز وهمة لا تتحقق لمن تعودوا على رؤية الأوضاع والتأقلم معها ، بل والمسئولية عما آلت إليه أمورها .

٧ ـ إن هناك حاجة لتخفيف درجة الحرارة العامة فى مصر ، ولابد من العمل بسرعة على وقف حالة من الحمى تعتريها الآن ، ولعلى أجازف وأضيف أيضا أنه لابد من وقف فورى لعملية سفك الدماء . إن القانون ما زال قادرًا على العمل ، وليس من حق القانون أن يلجأ إلى القتل قبل التحقيق وقبل المحاكمة ، وإلا أضاع القانون معناه . كما أن حركة المشانق يجب أن تهدأ ، وربما راجعنا أنفسنا إزاء الإسراف فى عقوبة الموت ، فالحياة أقدس من إهدارها بغير أدلة كافية أو بأدلة واهية قد يثبت فى يوم من الأيام ـ كما حدث فى كثير من بلاد العالم ـ أنها لم تكن سليمة .

وربما ذكرتكم بمثال آخر ـ مع الأسف ـ من إسرائيل . وقد نستعيد تصريحا «لإسحاق رابين » ـ قبل أسابيع ـ عارض فيه حكم محكمة إسرائيل بحكم صدر بالإعدام على فلسطينى قام بتفجير سيارة أدى إلى قتل عدد من الإسرائيليين .

وقال « رابين » إنه « كرئيس للوزراء لن يصدق على الحكم لأن ذلك مخالف لروح إسرائيل التى تعتقد أن واهب الحياة هو وحده الذى يستطيع أن يستردها» ـ أى أن هذا العسكرى الفظ الذى قتل ويقتل فى ساحات الصراع عشرات ألوف من الناس باسم أمن إسرائيل يتردد أمام إعدام رجل واحد بحكم محكمة وتحت اسم القانون .

وربما أدركنا أن الحكم بالسجن المؤبد قد يكون أقسى من الإعدام . لكنه رغم قسوته يعطى الفرصة للرجوع إذا ما ظهر خطأ فى تحقيق أو تعسف فى تطبيق .

وربما أن وقف أعمال المداهمة بالقتل ، والتروى فى التصديق على أحكام الإعدام ـ أن يكون وقفة لالتقاط الأنفاس بعد فترة مرهقة خلقت نوعا من الثأر بين الأمن وبين جماعات من الشباب حملها التطرف وساقتها نزعات الدفاع عن النفس إلى طريق دموى لابد له من آخر . وظنى أن هذا الآخر تكون بدايته من الطرف الأقوى والأقدر على ضبط تصرفاته وهو الدولة .

وليس يخفى عليكم أن الأحوال فى صعيد مصر شديدة الوطأة على كل القوى فى مصر ، وهى تلقى بظلها كئيبا على الأمل فى تطور سلمى . وإذا ظن أحد أن صعيد مصر بعيد عن أضواء القاهرة فمثل ذلك الظن خطأ ، لأن كل تهديد لجزء من الوطن تهديد له كله .

وقد آن أن تدرك الدولة أنها أداة قانون فى المجتمع وليست أداة انتقام ، وربما تكون تلك مقدمة لأن يدرك بعض الشباب فى هذا الوطن أن لهم مكانا فيه ، وأن لهم مستقبلاً فى ظل عقد اجتماعى جديد .

٨ ـ إننى أقول بما قلت به وظنى أن بعضه قد يكون مفيدًا ، لكن يقينى أن غيرى لديه ما هو بالتأكيد أكثر فائدة ، والأمر مرهون بأن يتاح لأفضل عناصر هـذا البلد من الشباب والرجـال والنســاء ذوى النيات الطيبة والعزائم الصادقة ـ ما يمكنهم من تحويل دفة السفينة فى مصر والرجوع بها من بحر الظلمات الذى تدفعها العواصف إليه ، لتعود إلى مواصلة رحلة الأمل والتقدم مع رياح مواتية على موج رفيق بالسفينة وركابها وملاحيها أيضًا .

وفى كل الأحوال فإن هناك ضرورات ملحة تفرض العمل على تهيئة مناخ أكثر هدوءًا وأوفر صحة تجرى فيه انتخابات مجلس الشعب القادمة . فانتخابات على هذه الدرجة من الأهمية ، وفى مثل هذه الظروف من الدقة ، لا يمكن أن تجرى فى جو مشحون كهذا الذى يكتنف أجواءنا .

□ □ □

وأشعر أننى بدأت الحديث قلقا وأنهيه الآن ولدى بعض الاطمئنان ، فقد أفضيت إليكم بمخاوفى وأشركتكم فى همومى ووزعت عليكم أعباءها . ثم وضعت أملى ـ وربما أملكم ـ فى همة جسورة تستطيع أن تقف وأن تتحدى الحقائق وأن تتحدى نفسها ، وأن تشحذ بصيرتها لترى بوادر العاصفة ، وأن تستجمع قوتها لامتحان فرص ومقادير ، وأن تنظر إلى التاريخ فى وجهه وتلقاه لقاء القادرين .

بقى أننى لم أتطرق إلى أحوالنا القومية فى العالم العربى . ولا تطرقت إلى أحوالنا فى العالم . ولكنى أحسست هذه المرة أن الداخل أولى ، وهذا ما فعلته ، ولعلها جرعة لم تكن شديدة المرارة ، و إذا كانت فلتقبلوا أسفى وليسبق غفرانكم خطيئتى .

ولتسمحوا لى أن أوجه شكرى فى الختام كما اتفقنا للذين دعونى : هيئة الكتاب والدكتور سمير سرحان ، فهم لم يوجهوا إلى الدعوة فقط ، ولكنهم فوق ذلك سوف يدفعون جزءًا من حسابها على الأقل ، إذا كان هناك حساب ، عن كل ما عرضته عليكم .

□ □ □

رقم الإيداع : ٢٦٨٥ / ٩٥
I.S B.N: 977 - 09 - 0279 - 9

مطابع الشروق

القاهرة. ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣